مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/4/13، العدد 911

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 5
تعليقات وتحليلات ..... ص 6 – 9

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

طاقم الوزراء السبعة ناقش الرد الإسرائيلي
على مطالب الولايات المتحدة

"هآرتس"، 2010/4/13

على خلفية الخلافات في الرأي بين القدس وواشنطن بشأن البناء في القدس الشرقية، دعا رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طاقم الوزراء السبعة إلى الاجتماع في القدس أمس (الاثنين) لمناقشة الرد الإسرائيلي على مطالب الإدارة الأميركية. وتتوقع مصادر في القدس مجيء المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل إلى المنطقة عقب "عيد الاستقلال" في الثلث الأخير من الشهر الحالي.

وتطالب الإدارة الأميركية إسرائيل بتجميد البناء في جميع أنحاء القدس الشرقية لأربعة أشهر، كجزء من قائمة مطالب بلّغتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام مع الفلسطينيين. وفي مقابل ذلك، ستمارس الإدارة الأميركية الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل إجراء محادثات مباشرة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وفي المناقشتين السابقتين اللتين عقدهما طاقم الوزراء السبعة بشأن هذا الموضوع، كان هناك إجماع في الآراء بين أعضاء الطاقم على أن إسرائيل لن توافق على إعلان تجميد البناء في القدس بصورة علنية. ومع ذلك، كان بين الإمكانات التي طُرحت خلال المناقشتين، التوصل إلى تفاهم هادئ مع الإدارة الأميركية بشأن موضوع البناء في القدس.

وبحسب الفكرة التي طرحت للنقاش بعد عودة نتنياهو من واشنطن، توضح إسرائيل للولايات المتحدة أنه ليس مخططاً، في أي حال، تنفيذ أعمال بناء مكثفة في أحياء القدس الشرقية، بحيث يمكن اعتبار ذلك، عملياً، استجابة للمطلب الأميركي والفلسطيني.

وخلال المناقشات، تبنى الوزراء أفيغدور ليبرمان وموشيه يعلون وزئيف بنيامين بيغن وإيلي يشاي خطاً أكثر تشدداً، في حين اقترح الوزيران إيهود باراك ودان مريدور محاولة التوصل إلى "حل خلاق" بشأن المطالب الأميركية، على طريقة "نعم، لكن"، وفي إطاره تضع إسرائيل سلسلة من التحفظات، مع تأكيد مدة تجميد البناء في القدس وإعلانها على الملأ.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2010/4/11) أن إحدى الأفكار التي سيطرحها ديوان رئيس الحكومة على طاقم الوزراء السبعة للموافقة عليها هي أن تتساهل إسرائيل بشأن البناء [الإسرائيلي] في أحياء القدس الفلسطينية، في مقابل تقديم الجانب الفلسطيني مبادرات حسن نية تجاه إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، سيحاول ديوان رئيس الحكومة الحصول على موافقة طاقم الوزراء السبعة على فتح ممثليات لمؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، وقال أحد المقربين [من رئيس الحكومة]: "لقد كان بيت الشرق مفتوحاً خلال ولاية نتنياهو الأولى [في رئاسة الحكومة]".

وكذلك تجري دراسة إمكان إعلان استمرار تجميد البناء في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] إلى ما بعد الأشهر العشرة التي وعد رئيس الحكومة بها في أيلول / سبتمبر الفائت، إذا ما وافق الفلسطينيون على إجراء مفاوضات مباشرة.

كما أن من المحتمل أن توافق إسرائيل على [إعادة] انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مناطق (أ) و(ب) في الضفة الغربية، مثلما كان الحال عليه قبل الانتفاضة الثانية، مع تنسيق الترتيبات الأمنية [بين الطرفين].

عمّان تحتج على الأمر العسكري
الذي يمكّن من طرد آلاف الأشخاص من الضفة

"هآرتس"، 2010/4/13

توجه سفير الأردن في إسرائيل علي العايد بطلب إلى وزارة الخارجية في القدس دعاها فيه إلى تقديم توضيحات بشأن ما نشر في "هآرتس" بشأن الأمر العسكري الجديد

الذي سيصبح ساري المفعول خلال الأسبوع الجاري، والذي يوسع تعريف "التسلل" إلى الضفة الغربية على نحو يمكّن من طرد آلاف الفلسطينيين، أو فرض عقوبات سجن متشددة عليهم.

وقد فسر الأردنيون الأمر العسكري الجديد الذي أصدره قائد المنطقة الوسطى على أنه تهديد بطرد آلاف من الفلسطينيين إلى الأردن، وأعربوا عن احتجاجهم الشديد على ما وصفوه بأنه "خطوة أحادية الجانب" من طرف إسرائيل.

وقد وردت مكالمات هاتفية مشابهة من ممثلي الأمم المتحدة وسفارات غربية في إسرائيل، وأثارت الاتصالات الكثيرة بلبلة في القدس لأن جهات كثيرة في المؤسسة السياسية لم تكن تدري بالأمر العسكري الجديد.

ومما يدعو إلى الدهشة أن الرد الإسرائيلي على الاتصالات كان فحواه أن الأمر الجديد سيحسّن أوضاع السكان، لأنه سيوفر رقابة قانونية أكبر على طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية. كما بلّغت وزارة الخارجية شتى المتصلين أن عقوبة السجن التي حددها الأمر العسكري بسبعة أعوام للمقيمين بصفة غير قانونية تشكل تخفيفاً للعقوبة القديمة. السجن 15 عاماً.

ويعرّف القانون الجديد "كل من يدخل الضفة الغربية بشكل غير قانوني بأنه متسلل"، وكذلك "كل من يمكث في المنطقة من دون تصريح قانوني". وبذلك، فإنه يوسّع التعريف الذي كان متبعاً في الأمر الأصلي الصادر في سنة 1969، والذي كان يطبق على كل من يدخل [إلى الضفة] بصورة غير قانونية بعد أن كان يقيم في الدول المعادية.

قوة من الجيش الإسرائيلي قتلت
أربعة "مخربين" بالقرب من كيسوفيم

"معاريف"، 2010/4/13

أطلقت قوات الجيش الإسرائيلي النار خلال الليلة الفائتة (الثلاثاء) على مجموعة "مخربين" بالقرب من السياج الحدودي في منطقة معبر كيسوفيم. وأفادت مصادر

عسكرية أن أربعة "مخربين" قُتلوا جراء إطلاق النار. وأعلن الفلسطينيون سقوط ستة قتلى بين أفراد المجموعة، ولم تقع إصابات بين جنود الجيش الإسرائيلي.

ووفقاً لتقديرات مصادر عسكرية، فإن "المخربين" اقتربوا من السياج الحدودي بهدف زرع عبوات متفجرة والتعرض لجنود الجيش الإسرائيلي الذين يقومون بدوريات في المنطقة. وقد وقع هذا الاشتباك على بعد بضعة كيلومترات شمالي المنطقة التي وقع فيها، قبل أكثر من أسبوعين، حادث إطلاق النار الذي قُتل فيه الرائد إليراز بيرتس والرقيب أول إيلان سفياتكوفسكي.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

آفي سخاروف – مراسل الشؤون الفلسطينية

عاموس هرئيل – مراسل عسكري

"هآرتس"، 2010/4/13

[تفاقم التوتر بين إسرائيل وسورية بسبب تهريب أسلحة متطورة إلى حزب الله]

- نشرت صحيفة "الرأي العام" الكويتية، في نهاية الأسبوع الفائت، نقلاً عن مراسلها في واشنطن، أن الإدارة الأميركية أرجأت "حتى إشعار آخر" إرسال سفير أميركي جديد إلى دمشق. فمنذ سنة 2005، لا يوجد سفير للولايات المتحدة في سورية، وكان من المفترض أن يوافق مجلس النواب الأميركي اليوم على تعيين روبرت فورد لهذا المنصب.
- ووفقاً لما نشر في الصحيفة الكويتية، فإن القرار الأميركي هذا جاء عقب قيام شاحنات بنقل وسائل قتالية متطورة من سورية إلى حزب الله في لبنان. ومع أن الصحيفة لا تقدّم أي تفصيلات تتعلق بنوع الوسائل القتالية، إلا إنها تؤكد أن نقلها أثار توتراً حاداً وقلقاً كبيراً لدى الجانب الإسرائيلي.
- من ناحية أخرى، فإن الصحيفة تشير إلى أن رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب الأميركي، السيناتور جون كيري، قام خلال زيارته لسورية في مطلع الشهر الحالي بتمرير رسالة حادة اللهجة من الإدارة الأميركية إلى القيادة السورية، كما أنه طلب إيضاحات تتعلق بما يحدث بين سورية وحزب الله، وأعرب عن تحفظه على استمرار الدعم السوري للحزب. وأكدت المصادر الأميركية للصحيفة الكويتية أن أنواع الأسلحة التي تم نقلها إلى حزب الله، يمكن أن تشعل حرباً بينه وبين إسرائيل، لكن من دون تقديم أي تفصيلات تتعلق بهذه الأسلحة.

- في واقع الأمر، فإن التوتر في مثلث إسرائيل . سورية . لبنان تفاقم مجدداً في أواخر كانون الثاني/ يناير الفائت، حين تبادلت إسرائيل وسورية رسائل تهديد، وقد تحدث مسؤولون أميركيون وإسرائيليون بقلق كبير عن مسألة تعاظم تسلح حزب الله بمساعدة كل من سورية وإيران. وفي ذروة هذا التوتر أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات عسكرية واسعة النطاق لقواته القتالية كانت مخططة مسبقاً. غير أن إسرائيل حرصت، في موازاة هذه التدريبات، على أن توضح لنظام الرئيس بشار الأسد أنها غير معنية بشن هجوم، بل إنها امتنعت من تجنيد قوات الاحتياط للمشاركة في هذه التدريبات كي لا تزيد من حدّة التوتر الإقليمي. وعلى ما يبدو، فإن ذلك أدى إلى تهدئة الوضع.
- ومع هذا، فإن المشكلة في منطقة الحدود الشمالية تبقى كامنة في استمرار حزب الله في التخطيط للانتقام من إسرائيل بسبب اغتيال [مسؤوله العسكري] عماد مغنية في دمشق قبل عامين، وأيضاً في استمرار تزوّد الحزب بأسلحة متطورة إيرانية وسورية. وسبق أن أعربت إسرائيل عن قلقها البالغ إزاء احتمال حصول حزب الله على صواريخ مضادة للطائرات من شأنها أن تعرقل طلعات طائرات سلاح الجو الإسرائيلي في سماء لبنان، فضلاً عن انزعاجها الكبير من منظومة الصواريخ وقذائف الهاون الموجودة في حيازته. ووفقاً للتقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية كلها، فإن حزب الله يملك في الوقت الحالي عشرات ألوف الصواريخ التي في إمكانها ضرب أي هدف في الأراضي الإسرائيلية كلها.
- ولا شك في أن المعضلة الكبرى التي تواجهها إسرائيل إزاء هذا كله، تتعلق بنوع الرد على عمليات تهريب الأسلحة [من سورية]، ذلك بأن حكومة بنيامين نتنياهو ستجد صعوبات كبيرة في تبرير عملية عسكرية تهدف إلى وقف تعاظم تسلح العدو، وخصوصاً إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع حرب ثالثة ضد لبنان.

بن درور يميني – معلق سياسي
"معاريف"، 2010/4/13

[يجب الكفّ عن
مقارنة إسرائيل بإيران]

- لا يكاد يمر أسبوع واحد من دون أن يقوم كل من رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، والأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، بإطلاق تصريحات فحواها شجب الأسلحة [غير التقليدية] الموجودة في حيازة إسرائيل. إن الهدف من وراء ذلك هو وقف الحملة على إيران، وتأكيد أن المشكلة كامنة في إسرائيل. وعلى ما يبدو، فإن مثل هذه التصريحات سيطلق أيضاً خلال القمة النووية التي ستُعقد في واشنطن في غضون اليومين المقبلين.
- ولا شك في أن أصحاب هذه التصريحات سيتذرعون بحقيقة أن إيران وقّعت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في حين أن ثلاث دول هي الهند وباكستان وإسرائيل لم توقّعها. ولا بُد من الإشارة إلى أن إيران وقّعت هذه المعاهدة لأن ذلك يتيح لها إمكان القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم وشراء أجهزة ومواد تمكّنها من تطوير تكنولوجيا نووية، في حين أن إسرائيل، شأنها شأن الهند، ليست بحاجة إلى شراء مثل هذه التكنولوجيا مطلقاً.
- بناء على ذلك، فإن ما يتعين قوله هو أن المقارنة التي يجريها كل من أردوغان وموسى بين إسرائيل وإيران تنطوي على خداع كبير، ذلك بأن إسرائيل لم تنتهك تلك المعاهدة التي لم توقّعها أصلاً، بينما استغلت إيران توقيعها كي تنتهكها.
- كما أن هناك فارقاً مبدئياً كبيراً بين الدولتين، ذلك بأن إسرائيل لا تشكل خطراً على أي دولة، ولا تتطلع إلى بسط سيطرتها الإقليمية، في حين أن إيران تهدد بـ"محو إسرائيل عن الخريطة"، وقد أصبحت الناطق الرسمي بلسان القوى المتطرفة في العالم الإسلامي، مثل حزب الله وتنظيم "القاعدة" وحركة "حماس"، وهي قوى لاسامية على رؤوس الأشهاد. بناء على ذلك، فإن الدولة التي تحتفظ بأسلحة [غير تقليدية] من أجل الدفاع عن وجودها في مقابل التهديدات بإبادتها، تختلف عن الدولة التي تمارس الخداع وتحاول التزود

بهذه الأسلحة من أجل شنّ هجوم على دولة أخرى، وبالتالي، فإن هذه الأخيرة تستحق فرض عقوبات دولية قاسية عليها.

- فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل بحاجة ماسة إلى هذه الأسلحة في حال اضطرارها إلى تقديم تنازلات كبيرة إذا ما أصبحت سورية والفلسطينيون على استعداد للتوصل إلى سلام حقيقي.
- إن الدعاية التي يدأب أردوغان وموسى على ترديدها يجب أن تُواجه برد دولي أكثر حزماً يشمل ما يلي: أولاً، الكفّ عن إجراء مقارنة بين إيران وإسرائيل، لأن هذه الأخيرة لا تهدد بإبادة أحد، وإنما تتعرض للتهديد بالإبادة من طرف إيران؛ ثانياً، أن إسرائيل بحاجة إلى قوة ردع قوية من أجل دفع احتمالات التسوية السياسية في المنطقة قدماً، وأن مَن يرغب في سلبها قوة الردع هذه لا يرغب في السلام، وإنما في الاستفزاز الدائم.